

تقرير لجنة المراجعة السنوي  
عن العام المنتهي في 31 ديسمبر 2025م

تقرير لجنة المراجعة السنوي  
شركة رتال للتطوير العمراني  
عن العام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2025م

يسر لجنة المراجعة فى شركة رتال للتطوير العمرانى أن تضع بين أيدي مساهميها الكرام ومجلس الإدارة تقريرها السنوي عن السنة المالية المنتهية فى 31 ديسمبر 2025 م، والمتعلق بتقييم مدى كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية لدى الشركة، وذلك اتساقاً مع المهام والمسؤوليات المنوطة باللجنة وفق لائحة عملها المعتمدة من الجمعية العامة للمساهمين.

وتباشر اللجنة أعمالها فى الإشراف على البيئة الرقابية والأنظمة المالية والمحاسبية، بما فى ذلك دراسة التقارير المالية الدورية، ومتابعة أنشطة المراجعة الداخلية والخارجية، والتحقق من التزام الشركة بالسياسات واللوائح ذات العلاقة. كما تقوم اللجنة بإنتظام برفع التوصيات اللازمة إلى مجلس الإدارة فى إطار دعم فعالية أنظمة الرقابة الداخلية وتطوير إجراءات العمل المرتبطة بها، بما يعزز من كفاءة الأداء ويحافظ على مصالح المساهمين.

### **نتائج المراجعة السنوية لفاعلية إجراءات الرقابة الداخلية فى الشركة:**

قامت لجنة المراجعة بممارسة صلاحياتها ومسؤولياتها وفق لائحة عملها المعتمدة من الجمعية العامة، والمتوافقة مع المتطلبات النظامية ولائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية. حيث تضطلع اللجنة بدورها الإشرافى على إدارة المراجعة الداخلية من خلال مناقشة تقاريرها الدورية الربعية والسنوية، والتوصية لمجلس الإدارة باعتماد خطط عملها، إضافة إلى متابعة تنفيذها والتأكد من فاعلية وكفاءة أنظمة الرقابة الداخلية المعمول بها فى الشركة.

كما تقوم اللجنة بدراسة القوائم المالية الأولية والسنوية المدققة، ومراجعة السياسات المالية والمحاسبية المتبعة متى ما دعت الحاجة، والتوصية لمجلس الإدارة بترشيح مراجع الحسابات وتحديد أتعابه وتقييم أدائه بشكل يضمن جودة أعمال الفحص والمراجعة. كذلك تتحقق اللجنة من مدى التزام الشركة بالأنظمة واللوائح والسياسات والتعليمات ذات العلاقة.

وقد عقدت اللجنة خلال عام 2025م تسعة (9) اجتماعات دورية حضرها جميع الأعضاء، وناقشت فيها مختلف الموضوعات المدرجة فى نطاق اختصاصها. ويأتى فيما يلى تفصيل لأبرز ما قامت به اللجنة فى إطار مهامها الرقابية والتنظيمية خلال السنة المنتهية فى 31 ديسمبر 2025م:

### **أ- المراجعة الداخلية:**

- أشرفت لجنة المراجعة على إدارة المراجعة الداخلية التى قامت بتنفيذ مهامها وفق خطة سنوية معتمدة مبنية على منهجية مرتكزة على المخاطر، حيث شملت الخطة دراسة ومراجعة أنظمة الرقابة الداخلية المرتبطة بدورات الأعمال ذات الأولوية، وتوثيق المخاطر ذات الصلة فى سجل مخاطر تفصيلي.
- ناقشت اللجنة التقارير الصادرة عن إدارة المراجعة الداخلية واطلعت على النتائج والملحوظات الواردة فيها، كما تابعت تنفيذ الإجراءات التصحيحية لضمان معالجة تلك الملحوظات لتعزيز كفاءة الضوابط الرقابية.
- مارست اللجنة دورها الإشرافى على أداء وأنشطة إدارة المراجعة الداخلية من خلال التحقق من كفاية الموارد البشرية والفنية اللازمة، ومدى فاعلية إدارة المراجعة الداخلية فى تنفيذ المهام المنوطة بها وفق المعايير المهنية المعتمدة.
- تحققت اللجنة من عدم وجود أى معوقات أو قيود قد تؤثر على سير أعمال المراجعة الداخلية بشكل منتظم خلال العام أو الحد من قدرتها على تنفيذ اختصاصاتها بكفاءة وموضوعية.



RETAL

### ب- التقارير المالية:

- قامت لجنة المراجعة بدراسة ومناقشة القوائم المالية الأولية الربع سنوية والقوائم المالية السنوية المدققة قبل رفعها إلى مجلس الإدارة، وإبداء مريئياتها وتوصياتها بشأنها، للتحقق من مدى نزاهتها وعدالتها وشفافيتها.
- أبدت اللجنة رأيا الفني حول مدى عدالة وتوازن ووضوح تقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية، والتحقق من تضمنها للمعلومات الجوهرية التي تتيح للمساهمين والمستثمرين تقييم المركز المالي للشركة وأدائها الحالي ونموذج عملها واستراتيجيتها المستقبلية.
- درست اللجنة أية مسائل جوهرية أو غير اعتيادية قد تتضمنها القوائم المالية.
- بحثت اللجنة بعناية أية موضوعات يطرحها كل من المدير المالي أو من يمارس مهامه، ومسؤول الالتزام، ومراجع الحسابات، والتأكد من معالجتها بما يتوافق مع أفضل الممارسات المهنية ومعايير التقارير المالية المطبقة في المملكة العربية السعودية.
- تحققت اللجنة من ملاءمة التقديرات المحاسبية المتبعة في الشركة ومدى اتساقها مع المعايير المعتمدة.
- درست اللجنة السياسات المحاسبية المعمول بها في الشركة متى ما دعت الحاجة وأبدت توصياتها لمجلس الإدارة حول مدى ملاءمتها وتوافقها مع المعايير المعتمدة للتقارير المالية.

### ج- مراجع الحسابات:

- مراجعة خطة مراجع حسابات الشركة وأعماله، والتحقق من عدم تقديمه أعمالاً فنية أو إدارية تخرج عن نطاق أعمال المراجعة، وإبداء مريئياتها حيال ذلك.
- الإجابة عن استفسارات مراجع حسابات الشركة، ودراسة تقرير مراجع الحسابات وملاحظاته على القوائم المالية الربعية والسنوية ومتابعة ما إتخذ بشأنها.
- قدمت لجنة المراجعة توصياتها إلى مجلس الإدارة بشأن ترشيح مراجع الحسابات وتحديد آتعايه وتقييم أدائه، وذلك بعد التحقق من استقلاليتيه وفحص نطاق عمله وشروط التعاقد معه، والتأكد من فاعلية أعمال المراجعة التي يقدمها، مع مراعاة القواعد والمعايير المهنية ذات الصلة.
- قامت اللجنة بمراجعة خطة عمل مراجع الحسابات والتأكد من عدم قيامه بأي أعمال فنية أو إدارية تقع خارج نطاق مهامه كمراجع مستقل، وإبداء مريئياتها المهنية حيال ذلك.
- تولت اللجنة الرد على استفسارات مراجع الحسابات، ودرست تقاريره وملاحظاته بشأن القوائم المالية الربع سنوية والسنوية، وتابعت الإجراءات المتخذة لمعالجة الملحوظات الواردة فيه لضمان رفع مستوى الالتزام وجودة التقارير المالية.

### د- ضمان الالتزام:

- قامت لجنة المراجعة بمتابعة ومراجعة نتائج تقارير الجهات الرقابية ذات العلاقة، والتحقق من اتخاذ الشركة للإجراءات التصحيحية والامتثالية اللازمة لمعالجة الملاحظات الصادرة عنها، وبما يضمن الالتزام الكامل بالمتطلبات النظامية.
- تحققت اللجنة من مدى التزام الشركة بالأنظمة واللوائح والسياسات والتعليمات المعتمدة، وذلك من خلال المتابعة المستمرة لتقارير الالتزام والمراجعة الداخلية والتحقق من فعالية تطبيق الضوابط والإجراءات الداخلية ذات الصلة.



RETAL

- أشرفت اللجنة على مراجعة العقود والتعاملات المقترح إبرامها مع الأطراف ذوي العلاقة، وقدمت مرئياتها لمجلس الإدارة وفق ما تنص عليه لائحة حوكمة الشركات والسياسات المعتمدة.
- رفعت اللجنة إلى مجلس الإدارة ما تراه من مسائل تتطلب اتخاذ إجراءات محددة، وأبدت توصياتها بشأن التدابير الواجب اتباعها، مع التأكد من أن الشركة توفر إطار حوكمة متكامل وسياسات مناسبة لإدارة المخاطر وتعزيز بيئة الرقابة الداخلية بما يحقق أعلى مستويات الامتثال والحوكمة الرشيدة.

### الرأي:

استنادًا إلى ما قامت به لجنة المراجعة من مهام ومسؤوليات خلال عام 2025م، واطلاعها على تقارير إدارة المراجعة الداخلية الصادرة وفق منهجية قائمة على تقييم المخاطر الاستراتيجية والمالية والتشغيلية والتنظيمية، بالإضافة إلى تقارير الإدارة التنفيذية، وما جرى من مناقشات دورية مع مراجع الحسابات على أساس ربع سنوي وسنوي؛ لم يتبين للجنة وجود أي أوجه قصور أو نقاط ضعف جوهرية في بيئة الرقابة الداخلية بالشركة. كما تؤكد اللجنة أنها لم ترصد أي ملاحظات لم تتخذ بشأنها الإجراءات التصحيحية المناسبة في الوقت الملائم.

وبناءً على ذلك، ترى لجنة المراجعة أن هناك تأكيدًا معقولًا على سلامة وكفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية والمالية وإدارة المخاطر لدى الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م.

وتؤكد اللجنة على أهمية استمرار الإدارة التنفيذية في مراجعة وتحديث سياسات وإجراءات دورات الأعمال بما يتوافق مع المستجدات في استراتيجية الشركة وخططها التشغيلية وحجم أعمالها، وكذلك مع المخاطر الناشئة والمتغيرة نتيجة العوامل الداخلية والخارجية ذات الصلة بأنشطة الشركة.

وتقبلوا منا فائق التحية والتقدير

رئيس لجنة المراجعة  
عبدالرحمن عبدالله صالح الوابل